



تركيا تشزع لتدخلها في كركوك نصره لأبناء جلدتها

3 أيار

عيوش يصطحب أحلام الطفولة المغربية إلى كان

14 أيار



موسى الكونى

الرجل الأزرق في مركز القرار الليبي

12 أيار

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الخميس 2021/07/15

05 ذوالحجة 1442

السنة 44 العدد 12120

Thursday 15/07/2021

44th Year, Issue 12120

العرب

ثغرات اتفاق الرياض تفتح باب تدويل الخلاف بين الانتقالي وحكومة هادي

من القرارات تشمل تعيين مسؤولين في عدد من القطاعات الخدمية والاقتصادية في العاصمة المؤقتة عدن. وسريبت مواقع إعلامية مذكرات صادرة عن رئيس الوزراء اليمني معين عبد الملك إلى محافظ عدن مطالبه بإبطال القرارات الصادرة في الفترة الماضية باعتبارها قرارات غير دستورية.

وقال الناطق الرسمي باسم المجلس الانتقالي الجنوبي علي الكثيري، في تصريح لـ "العرب"، إن البيان لا يمثل الحكومة التي قال إن المجلس يشارك فيها، ولكنه صادر عن "طرف في الشرعية".

وأضاف تعليقا على هذا البيان المنسوب إلى الحكومة تضمنته رسالة محمد الغيثي رئيس الإدارة العامة للشؤون الخارجية بالمجلس الانتقالي الجنوبي التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن وسفراء الدول الـرابعة:

وجاءت رسالة الغيثي التي بعثها إلى نيكولا دي ريفيس، ممثل فرنسا الدائم لدى الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، وممثلي الدول الأعضاء بالمجلس وسفراء الدول الـرابعة للعملية السياسية في اليمن ردا على تصريحات أميركية وفرنسية وبريطانية تحذر من التصعيد في جنوب اليمن ومحاولة تاجيج التوترات السياسية على خلفية تعثر تنفيذ اتفاق الرياض.

ونفى نائب رئيس الدائرة الإعلامية في المجلس الانتقالي الجنوبي منصور صالح وجود أي تصعيد من جهة المجلس، مشيراً إلى أن "الواقع يؤكد أنه لا توجد رغبة سياسية في عودة الحكومة، بل هناك رغبة وتوجه للمزيد من التعتيل تنفيذاً لأجندة سياسية".

وأعتبر صالح في تصريح لـ "العرب" أن قرارات محافظ عدن تندرج ضمن صلاحياته، كما أنها تاتي "إنفاذاً لمؤسسات الدولة التي تتعرض للتدمير الممنهج منذ ست سنوات وتصب في اتجاه إنقاذ المواطنين وتقديم الخدمات له".

وحل الباحث السياسي ومدير المرصد الإعلامي في وزارة الإعلام اليمنية رماح الجبري المجلس الانتقالي مسؤولاً عن التصعيد المتواصل، معتبراً أنه "مخاطرة كبيرة تضع مستقبل الانتقالي على المحك".

وأضاف الجبري في تصريح لـ "العرب" أن "المعطيات السياسية تؤكد أنه ليس أمام المجلس الانتقالي من خيار إلا تنفيذ التزاماته التي وقع عليها ضمن بنود اتفاق الرياض أو التعرض للرد الدولي الذي قد يصل إلى فرض عقوبات متنوعة".

عدن - أعاد بيان صادر عن الفريق الحكومي لمتابعة تنفيذ "اتفاق الرياض" أجواء التوتر بين المجلس الانتقالي الجنوبي وأطراف في الشرعية اليمنية إلى واجهة المشهد السياسي اليمني، في ظل مؤشرات على تدويل ملف الخلاف بين الطرفين وغياب اليات دقيقة في الاتفاق تلزم الطرفين بتنفيذ تفاصيله.

وعبر البيان الذي نشره الموقع الرسمي لوكالة الأنباء اليمنية الرسمية الثلاثاء عن "أسفه لتراجع الانتقالي بشأن إيقاف إجراءات التصعيد وتأمين الحكومة ومقراتها".

وترجع مصادر سياسية يمنية مطلة نهاب ملف الصراع بين الانتقالي الجنوبي والشرعية باتجاه التدويل في ظل المواقف التي أطلقتها دول دائمة العضوية في مجلس الأمن حول الاتفاق والتلويح بفرض عقوبات على الأطراف اليمنية التي تسعى لتأجيج الصراع وإفشال الاتفاق الذي كان يفترض أن يطوي مرحلة صراع سياسي وعسكري بين الشرعية والانتقالي الجنوبي.

كما تفيد الرسالة التي بعثها المجلس الانتقالي الجنوبي إلى مجلس الأمن مباشرة باستعداد الانتقالي للتعامل مع المعطيات الجديدة المتعلقة بمؤشرات التدويل وما يترتب عليها من أعباء سياسية.

وامتدت الجهود التي قام بها المبعوثان الأممي السابق مارتن غريفيث والأميركي تيم ليندركينغ إلى اليمن لتتضمن دعوة الأطراف الموقعة على اتفاق الرياض إلى الضحي كما في تنفيذه بعد أن ظلت كل تحركات المبعوثين تتركز حول إنجاح خطة وقف إطلاق النار بين الحكومة اليمنية والحوثيين.

ودعا ليندركينغ الثلاثاء إلى "وقف التصعيد في مارب وتنفيذ اتفاق الرياض لضمان عودة الحكومة إلى عدن وتحسين حياة اليمنيين"، في إشارة واضحة إلى أن الأزمة بين الانتقالي وحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي باتت تلعب دوراً معرقلًا مثل الدور الحوثي.

ويقول مراقبون إن بحث طرفي الصراع عن حل خارج اتفاق الرياض يثبت أن المشكلة في الاتفاق نفسه الذي يتعامل معه الطرفان على أنه لن ينفذ أبداً، وكل جهة تؤوله بما يخدم رؤيتها ومصالحها حتى بات يوصف لدى أوساط يمنية بأنه تغطية على عدم التوافق.

وشهدت الأيام القليلة الماضية حالة من التوتر السياسي في أعقاب شروع محافظ عدن أحمد حامد لملس المنتهي إلى المجلس الانتقالي في إصدار حزمة للتفاوض".

قطر على وشك جني ثمار رهانها طويل الأمد على طالبان

دول كبرى تتحرك لكسب ود الحركة المتشددة في أفغانستان

Agreement for Bringing Peace to Afghanistan اتفاق إحلال السلام في أفغانستان موافقتامة الأردن صلح به أفغانستان

الدوحة قطر ٢٩ فبراير ٢٠٢٠ Doha Qatar 29 February 2020



استثمار قطري بالأسود

منذ سنوات عديدة، لقد زرننا المسؤولين هنالك في العديد من المرات واكدنا لهم أننا لن نسجم باستخدام الأراضي الأفغانية ضدهم".

ويعتقد مراقبون أن الجميع بات مقتنع بالتعاون مع طالبان، وأن التردد الحاصل لدى بعض العواصم مرتبط بعامل الوقت لأجل التأكد من سيطرة الحركة على باقي البلاد واختبار قدرة القوات الحكومية التي تم تدريبها خلال عشرين عاماً على أيدي قوات غربية مختلفة.

وعزا مايكل كوجلتمان الباحث في مركز ويلسون بواشنطن موقف الدول التي أعلنت استعدادها للتعامل مع طالبان إلى أن قادتها عليلون للغاية، وأنهم عرفوا أن الحركة القوية تستعد لأن تصبح أكثر قوة في أفغانستان.

واعتبر المدير التنفيذي في مركز الشرق الأوسط لإعداد التحليلات الإسرائيلي سيفرانتزمان أن طالبان حركة مسلحة تسعى لإسقاط حكومة معترف بها دولياً، ومع ذلك فإن دولاً عديدة تقدم الدعم لها وتستضيف عناصرها على أراضيها.

من جانبها أرسلت الهند، التي تعتبر من داعمي الحكومة الحالية، إشارات عن رغبتها في الانفتاح على طالبان. وقال السفير الهندي السابق في أفغانستان عماد سميها "كان من المفترض أن نتواصل مع طالبان، بمجرد جلوس الحكومة الأفغانية وطالبان معا للتفاوض".

شركاء في السلام وإلا فسواجهون مخاطر العزلة".

وسيطر مقاتلو طالبان في الآونة الأخيرة على مراكز حدودية مهمة مع إيران وتركمانستان وطاجيكستان وباكستان وكذلك على العديد من المناطق في ولايات مجاورة لكابل، ما أثار مخاوف من أن تقوم بهاجمة العاصمة قريبا ومطارها الذي يشكل بوابة الخروج الوحيدة من المدينة للراعي الأجنبي.

ولم تحف روسيا قلقها من التطورات الحاصلة في أفغانستان وعودة طالبان إلى الحكم، لكنها لا تزال مترددة في تحديد موقفها العلني بشأن فتح قنوات التواصل معها والقيام بخطوات لبناء الثقة. لكن زعيم الحزب الليبرالي الديمقراطي الروسي فلاديمير جرينوفسكي قال إن طالبان ستسيطر حتماً على السلطة في أفغانستان، وإن على روسيا أخذ هذا الأمر بعين الاعتبار.

وأكد جرينوفسكي أن روسيا كدولة مجاورة سيكون عليها "أن تأخذ في الحسبان الطرف الذي سيقود هذه الجمهورية الإسلامية".

ومن العاصمة القطرية الدوحة اشترط المتحدث باسم المكتب السياسي لطالبان سهيل شاهين أن تتولى موسكو "رفع الحركة من قائمة عقوبات مجلس الأمن".

وقال شاهين الذي سبق وأن شارك في الوفد الذي زار موسكو مؤخرا "لدينا علاقات سياسية مع روسيا وإيران والصين، ليس لمدة عام أو عامين، لكن

عدد مؤتمرات لحل الأزمة الأفغانية في مسعى للتقارب مع طالبان والبحث عن دور في مرحلة ما بعد وقف الحرب.

ومع تسارع الانسحاب الأمريكي وسيطرة طالبان على غالبية الأراضي الأفغانية ووضع يدها على المعابر الحيوية مع دول الجوار تحركت دول كبرى لإرسال إشارات عن رغبتها في التعامل مع طالبان كامر واقع في كابل. وأعلن وزير الدفاع البريطاني بن والاس أن بريطانيا ستتعامل مع حركة طالبان في أفغانستان إذا دخلت إلى الحكومة واحترمت حقوق الإنسان.

وقال الوزير في مقابلة نشرتها الأربعاء صحيفة "ديلي تليغراف" إنه "مهما كانت الحكومة القائمة، سنتعاون مع الحكومة البريطانية معها بشرط أن تحترم بعض المعايير الدولية"، وهو شرط يعتقد المراقبون أن ذكره في مثل هذا السياق هدفه رفع الحرج عن قرار متخذ بشكل مسبق ووضعه هدفاً له تامين مصالح بريطانيا في أفغانستان والتعامل مع المنتصر كحماور وشريك في الاتفاقيات.

وأقر الوزير بأنه رغم مقتل 457 عسكرياً بريطانيا في أفغانستان إلا أن "كل عمليات السلام تتطلب التوافق مع العدو".

وبحسب والاس فإن طالبان تطمح إلى "اعتراف دولي" للحصول على التمويل والدعم اللأزمين لإعادة إعمار البلاد و"هذا لا يتم إذا كانوا يرفعون راية الإرهاب"، مضيفاً "يجب أن يكونوا

الدوحة - ستكون قطر أكبر الرابحين من عودة حركة طالبان المتشددة إلى الحكم في أفغانستان ليضم بذلك استنمارها الطويل في الرهان على الحركة واستضافة قيادتها في الدوحة ورعاية المفاوضات بينها وبين الحكومة الأفغانية.

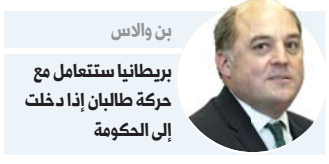
وتزداد المكاسب القطرية في الملف الأفغاني تأكيداً بعد أن عبرت دول مثل بريطانيا وروسيا عن استعدادها لإقامة علاقات مع نظام حركة طالبان الجديد كقائمة لتعامل دول أخرى مثل الولايات المتحدة ودول أوروبية والصين والهند. ومن الواضح أن آخر ما تفكر به الدوحة هو قضايا حقوق الإنسان ووضعية المرأة في ظل طالبان التي بدأت من الآن بفرض أحكامها المتشددة على الأفغان، حيث صادرت الحركة في إقليم ناء في ولاية تخار شمالي أفغانستان إلى فرض إطالة اللحي والوصاية على المرأة وتحريم التدخين.

ويرى مراقبون أن حركة طالبان التي واجهت خصوماً بناعين مختلفة ستعمل على مكافأة أصدقائها القطريين بالدرجة الأولى الذين أووها ودعموها وفتحوا لها قنوات التواصل الدبلوماسية مع مختلف القوى الكبرى، لافتين إلى أن المكسب الأهم بالنسبة إلى الدوحة هو الاعتراف بطالبان وهو ما قد يحيي مساعيها في التحدث باسم حركات إسلامية في مناطق أخرى.

ووفرت الوساطة القطرية لطالبان الاعتراف الدولي بها كشريك رئيسي في عملية السلام، كما مكنتها من لقاء الأميركيين وتحقيق مكاسب أخرى من بينها سحب أسماء قياديين بارزين من الحركة من القوائم السوداء الغربية، وإطلاق سراح آخرين من سجون الحكومة الأفغانية.

وتراهن طالبان على قطر بشأن الدعم المالي اللازم الذي سيسمح لها بأن تدير شؤون البلاد في مرحلة ما بعد سيطرتها على كابل، وهو عنصر سيؤتي من القفل القطري في أفغانستان بانتظار نجاح الحركة المتشددة في طماننة الدول المعنية بالملف الأفغاني.

ونجحت الدوحة في أن تظل القناة الرئيسية للتفاوض مع طالبان بالرغم من دخول أطراف أخرى على خط الوساطة من بينها تركيا وروسيا وإيران التي عرضت



بن والاس
بريطانيا ستتعامل مع حركة طالبان إذا دخلت إلى الحكومة

الحريري: زيارة بلا معنى للقاهرة ولقاء «شبه أخير» مع عون

وأشار الدبلوماسي المصري السابق عبدالرؤوف الريدي إلى أن نهاب الحريري إلى القاهرة هو محاولة للبحث عن مخرج بعد إخفاقه المتكرر في تشكيل الحكومة والحصول على دعم سياسي يساعده على تجاوز أزمته، ويوصل به رسالة رمزية بأنه يملك بدائل إقليمية.

وأضاف الريدي لـ "العرب" أن مصر بإمكانها مساعدته بالنصيحة وإبداء الرأي، لكن هذا لا يكون كافياً في المدى المنظور لمعالجة الأزمة اللبنانية المشابكة على كل المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية والدينية.

ولم تستبعد هذه المصادر أن يكون الحريري قد بحث عن تدخل مصري لإصلاح علاقته مع السعودية التي يسيطر عليها البرود، الأمر الذي رفع عنه إحدى أهم وسائل الدعم السياسي والاقتصادي فأصبح مكشوفاً أمام خصومه.

وأضافت أن بحث الحريري عن إصلاح علاقته بالرياض "تقدير غير موفق سياسياً من جانبه، فما يربطه من أواصر مع السعودية لا يحتاج إلى وساطة خارجية، وإذا أراد تسوية عليه الذهاب إلى الرياض مباشرة وليس إلى القاهرة".

الأربعاء عن دعم بلاده للمسار السياسي الذي يهدف إلى استعادة الاستقرار في لبنان والتعامل مع التحديات الراهنة وجهود تشكيل الحكومة.

وتقول مصادر مطلعة في القاهرة إن مصر لا تمتلك حالياً أدوات فعالة للتأثير في الأزمة اللبنانية، ولذلك لم يجد الحريري ما قد يكون قد بحث عنه.



عبدالرؤوف الريدي
مصر لا تملك لسعد الحريري سوى تقديم النصيحة

واكتفت الرئاسة اللبنانية في بيان لها بالتأكيد أن الرئيس عون تسلّم من رئيس الحكومة المكلف "تشكيلة حكومية تتضمن أسماء جديدة وتوزيعاً جديداً للقطائب والطوائف مختلفاً عما كان الاتفاق عليها سابقاً".

واعتبر مراقبون لبنانيون أن زيارة الحريري إلى القاهرة أعطت إحياءاً بأنه يتحرك بحثاً عن دعم، لكن تلك الخطوة لا قيمة لها، وهو يعلم أن مفاتيح لبنان الرئيسية ليست في مصر وإنما في أيدي لاعبين آخرين. وأعرب الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي خلال استقباله الحريري

الحكومة في لبنان، وأن القائمة قد تشمل طيفا واسعاً من هؤلاء السياسيين. ويجري حديث في العاصمة اللبنانية عن أن الحريري سيعلن اليوم الخميس في مؤتمر صحفي عن قراره الاعتذار عن تشكيل الحكومة، وهذا ما بدا واضحا في كلامه عن "ساعة الحقيقة بعد مرور حوالي تسعة أشهر"، بعد لقائه الأربعاء رئيس الجمهورية ميشال عون عقب عودته من القاهرة.

وقال الحريري "قدمت للرئيس عون حكومة من 24 وزيرا من الاختصاصيين حسب المبادرة الفرنسية وحسب مبادرة رئيس مجلس النواب نبيه بري".

بيروت - القاهرة - وصفت أوساط لبنانية زيارة رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري إلى القاهرة بأنها بلا معنى خاصة أن مصر ليس لها أي تأثير من قريب أو بعيد على الملف اللبناني، ولن تفيده في أي شيء بشأن استمراره في التكليف عن عهده.

وأشارت هذه الأوساط إلى أن الحريري، الذي فقد ثقة فرنسا كما غيره من السياسيين اللبنانيين، لن يقدر على تبرئة نفسه من المسؤولية في الأزمة باللجوء إلى جهة أخرى خاصة مع تلويع فرنسا ومن ورائها أوروبا بفرض عقوبات على المعرقلين لمهمة تشكيل